

مذكرة تلخيصية حول مشروع ميزانية المواطن برسم سنة 2016

يندرج إصدار ميزانية المواطن لسنة 2016 في إطار تكريس دستورية حق الولوج إلى المعلومة. وتهدف هذه الوثيقة إلى تمكين المواطن من الاطلاع على محتوى ومقتضيات مشروع قانون المالية، حتى يأتى له التفاعل بخصوص ما تقترحه الحكومة من تدابير، وخاصة تلك المتعلقة بمجال الصحة والتعليم والبنى التحتية والسكن وتحسين القدرة الشرائية.

كما يترجم هذا المشروع إرادة الحكومة وعزمها، خلال السنة الأخيرة من ولايتها، على مواصلة مسلسل بناء دولة الحق والقانون المرتكزة على مبادئ الديمقراطية والحداثة والازدهار وتعزيز النموذج الاقتصادي المغربي الذي يركز حول تشجيع خلق الثروة، والتوزيع العادل لثمارها، مع ضمان تكريس الثقة في الاقتصاد الوطني، والحفاظ على شروط التوازنات الماكرواقتصادية.

1. المحاور الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2016:

يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2016 على المحاور التالية:

- توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات وتسريع المخططات القطاعية؛
- تقوية دعائم نمو اقتصادي مدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل اللائق؛
- تسريع تفعيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى؛
- تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة جهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

2. الفرضيات التي يبنى عليها مشروع قانون المالية لسنة 2016:

- ✓ معدل النمو: 3 %
- ✓ نسبة عجز الميزانية: 3.5 % من الناتج الداخلي الخام
- ✓ متوسط سعر البترول: 61 دولار للبرميل
- ✓ متوسط سعر غاز البوتان: 450 دولار للطن
- ✓ سعر الصرف: 9.5 (دولار/درهم)
- ✓ معدل التضخم: 1.7 %

3. أهم البرامج والمشاريع المبرمجة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016:

❖ توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات وتسريع المخططات القطاعية

بالنظر إلى أهميته في إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل، أولت الحكومة اهتماما خاصا لمواصلة دعم الاستثمار العمومي من خلال تخصيص 189 مليار درهم منها 61 مليار درهم من الميزانية العامة أي بارتفاع قدره 7 ملايين درهم مقارنة مع سنة 2015. ويجسد هذا الغلاف المالي التزام الحكومة بمواصلة تنزيل الأوراش الكبرى للبنية التحتية وتسريع تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية.

كما ستتم مضاعفة الجهود من أجل تسريع التصنيع عبر الأجراء الفعلية لمخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، كسياسة طموحة تهدف إلى الارتقاء ببلادنا إلى مصاف الاقتصاديات الصاعدة وذلك من خلال تحسين بنية ودينامية العرض التصديري.

❖ تشجيع الإستثمار الخاص ودعم تنافسية المقاولات:

ستواصل الحكومة جهوداتها من أجل تشجيع الإستثمار الخاص وجلب الإستثمارات الأجنبية مع دعم المقاولات من خلال مراجعة ميثاق الإستثمار، وتحسين مناخ الأعمال مع تحديث الإطار القانوني المتعلق بالأعمال وتبسيط المساطر الإدارية. كما تعزز الحكومة مواصلة جهوداتها الرامية إلى إصلاح القطاع البنكي والسوق المالية من أجل تحسين ظروف الولوج إلى التمويل.

ويتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2016 مجموعة من التدابير الجبائية الرامية إلى تعزيز الإستثمار وتشجيع المقاولات:

- ✓ إدراج شريحة الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات بسعر 20% ورفع السعر إلى 31% بالنسبة لأصناف الأرباح التي تفوق خمسة (5) ملايين درهم؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد الطائرات التي تفوق سعرها 100 مقعد (سعر 20% حاليا)؛
- ✓ تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية بهدف حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع، علما أن إعفاء السلع التجهيزية لمدة 36 شهرا الممنوح للمنشآت الحديثة النشأة يبقى ساري المفعول؛
- ✓ تمكين قطاع الصناعة الغذائية من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج ذات الأصل الفلاحي، وذلك بهدف تقوية تنافسية هذا القطاع ومحاربة القطاع غير المهيكل؛
- ✓ منح الاستفادة من خصم 40% للدخول العقارية الناتجة عن العقارات الزراعية على غرار العقارات المبنية و غير المبنية.

كما تم إقرار مجموعة من التدابير المندمجة لدعم استثمارات المكتب الوطني للسكك الحديدية من خلال:

- ✓ إقرار سعر الضريبة على القيمة المضافة على النقل السككي في 20% بدل 14% حاليا، لمعالجة إشكالية تراكم الدين الضريبي؛
- ✓ تخصيص 1,8 مليار درهم لتصفية الدين المتراكم لفائدة المكتب خلال السنوات الماضية؛
- ✓ إقرار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بالنسبة للقطارات والتجهيزات السككية الموجهة لنقل المسافرين والبضائع.

❖ تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش التشغيل:

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، ستشهد سنة 2016 إطلاق برنامج جديد لفائدة لعالم القروي والمناطق الجبلية بهدف سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الكفيلة بضمان تنمية مستدامة لهذه المناطق. ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج 50 مليار درهم لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون ب 24 290 دوار .

وفي نفس الإطار ستتم مواصلة الجهود من أجل تعزيز مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ينتمي 50 % من المستفيدين من برامجها للعالم القروي وذلك من أجل التصدي لمظاهر الفقر والهشاشة والعجز الاجتماعي .

كما تعتزم الحكومة تخصيص الموارد المالية اللازمة لاستدامة موارد تمويل صندوق دعم التماسك الاجتماعي من خلال التدابير التالية:

- ✓ دمج "صندوق التبغ لمنح المساعدات" بصندوق دعم التماسك الاجتماعي ما يعني رفع قيمة الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ المرصدة للصندوق من 4,5 % إلى 5,4 %؛
- ✓ رصد جزء من الهوامش المتاحة من خلال إصلاح صندوق المقاصة؛
- ✓ مراجعة سعر المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى.

وقد أولت الحكومة اهتماما خاصا للقطاعات الاجتماعية الأخرى من خلال تنزيل الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030، والاستراتيجية 2014 2016 الهادفة الى الولوج الى الخدمات الصحية. كما سيتم مواصلة توسيع التغطية الصحية الاجبارية لفائدة مختلف شرائح المجتمع.

بالموازاة مع ما سبق، اعتمدت الحكومة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016، التدابير الجبائية التالية لتشجيع اقتناء السكن:

- ✓ تمديد أجل شغور عقار يشغله مالكة على وجه سكني رئيسية، للاستفادة من إعفاء الربح المحصل من جراء تفويته من ستة أشهر إلى سنة؛
- ✓ منح الامتيازات الضريبية المطبقة على عقود المرابحة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك المتعلقة باقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية؛
- ✓ تشجيع اقتناء عقارات بغرض تملك مسكن مخصص للسكنى الرئيسية في إطار الملكية المشاعة من خلال حذف السقف المحدد في 50 % بالنسبة لخصم فوائد القروض.

❖ تنزيل الدستور وتفعيل الجهوية المتقدمة :

بالموازاة مع استكمال الترسانة القانونية من خلال إعداد القوانين التنظيمية المتبقية مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية) ،

ستعرف سنة 2016، تفعيل المقترضات الدستورية والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات فيما يخص :

- ✓ إحداث صندوق التاهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات ؛
- ✓ رصد موارد إضافية بصفة تدريجية في أفق بلوغ 10 ملايين درهم سنة 2021 :
- 2% من حصيللة الضريبة على الشركات بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%؛
- 2% من حصيللة الضريبة على الدخل بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%؛
- 20% من حصيللة الرسم على عقود التأمين بدل 13% حاليا.
- ✓ رصد مخصصات مالية إضافية من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار درهم.

❖ تفعيل مضامين القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

تعد سنة 2016، السنة الأولى لدخول القانون التنظيمي رقم 13013 لقانون المالية حيز التنفيذ. وفي هذا الإطار سيتم:

- ✓ مراجعة هيكلية جدول توازن موارد وتكاليف الدولة طبقا لمقتضيات المادتين 9 و36 من القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- ✓ تحويل نفقات التسيير المدرجة على مستوى ميزانية الاستثمار، تنفيذا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية المتعلقة بمنع إدراج نفقات التسيير ضمن ميزانية الاستثمار ابتداء من سنة 2016؛
- ✓ إحداث فصل جديد يسمى النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية ؛
- ✓ دمج حسابات القروض وحسابات التسبيقات في صنف واحد للحسابات «حسابات التمويل» في إطار عقلنة الحسابات الخصوصية وتقليص عددها؛
- ✓ منع دفع مبالغ لفائدة حساب خصوصي للخرينة او مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة من طرف حساب مرصد لأموال خصوصية او مرفق اخر من مرافق الدولة مسير بصورة مستقلة، وحذف مفهوم اموال المساعدات المدفوعة انطلاقا من الحسابات المرصدة لأموال خصوصية لفائدة الميزانية العامة؛
- ✓ ملائمة بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية مع أحكام هذا القانون التنظيمي.

أما فيما يخص التدابير المتخذة لاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية ، سوف تتم مواصلة الجهود من أجل التحكم في كتلة الأجور من خلال :

- ✓ العمل على ضبط توقعات نفقات الموظفين، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية القاضية بإلغاء الطابع التقديري لهذه النفقات وحصرها في الغلاف المالي المرخص به في إطار قانون المالية ابتداء من سنة 2017؛
- ✓ حصر إحداث المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين؛
- ✓ تفعيل إعادة الانتشار بهدف تغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي؛
- ✓ التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

موازاة مع هذا، ستنصب الجهود على الرفع من فعالية و نجاعة نفقات الاستثمار، وترشيد نمط عيش الادارة عبر عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة.

و من أجل تعزيز التدابير الهادفة الى استعادة التوازنات الخارجية، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يهدف الى الرفع من دينامية الصادرات والتحكم في تدفق الواردات بالإضافة الى تعبئة احتياطي العملة الصعبة خاصة من خلال مواصلة تعبئة التمويلات الخارجية في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الثنائية الموقعة خصوصا مع دول مجلس التعاون الخليجي.